اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة
للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل
اجتماع الخبراء
ياوندي، الكاميرون 4 – 5 مارس 2019

Eco/STC/MAEPI (III)/EXP/10

جمعية البنوك المركزية الأفريقية

اقتراح اطار للرصد وآلية للمراجعة المتبادلة بين الأقران
من أجل تقارب الاقتصاد الكلي

Association des Banques Centrales Africaines

Association of African Central Banks

جمعية البنوك المركزية الأفريقية

اقتراح اطار للرصد وآلية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من أجل تقارب الاقتصاد الكلي

---

1. مقدمة

من أجل تقييم التقارب الاقتصادي في القارة، اعتمد مجلس محافظي جمعية البنوك المركزية الأفريقية، معايير التقارب كما وردت في البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي، في اجتماعه الذي عقد في الجزائر العاصمة في الجزائر في سبتمبر 2002.

وتبين مراجعة للتقدم الذي أحرزته المناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية بشأن تنفيذ البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي أن الدول الأعضاء بشكل عام لم تف بمعايير التقارب. وأدى ذلك إلى التمديد مرتين للمرحلة الثالثة من البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي. ومع ذلك، وبالرغم من هذه التمديدات، لم تف معظم البلدان بعد بمعايير التقارب.

ونتيجة لذلك، طلب المحافظون في اجتماعهم في أغسطس 2015 في مالابو في غينيا الاستوائية، إنشاء فريق خبراء من البنوك المركزية يضم أعضاء من مكتب جمعية البنوك المركزية الأفريقية بغرض تنقيح[1] وتحديد الجداول الزمنية للانضمام إلى معايير التقارب. وكان الهدف الأساسي من هذه العملية هو تعزيز التنسيق على المستوى دون الإقليمي والقاري، وكذلك المساعدة في تعزيز التقارب الاقتصادي الكلي في القارة.

وخلال اجتماع مجلس المحافظين الأربعين في أغسطس 2017 في بريتوريا، اعتمد المحافظون تقرير فريق الخبراء. وتضمن هذا التقرير تبريرات للمعايير، وعتبات لمعايير التقارب الاقتصادي الكلي مع المبادرات والنتائج والجداول الزمنية المرتبطة بها دعما لانشاء البنك المركزي الأفريقي كما هو متصور في البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي. ثم أصدر المحافظون تعليمات إلى فريق الخبراء لتطوير:

- إطار للرصد لتقييم الامتثال لمعايير التقارب،
- آلية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لضمان الامتثال مع الإطار.

2. إطار رصد لضمان الامتثال لمعايير التقارب

يجب أن تساعد آلية الرصد أو الاستطلاع في تقييم الامتثال لمجموعة من القواعد المتفق عليها. وفي الحالة المطروحة، أيدت جمعية البنوك المركزية الأفريقية مجموعة من معايير التقارب. وتستند آلية الرصد إلى معايير التقارب المتفق عليها كما اعتمدها مجلس المحافظين في بريتوريا. وتهدف إلى دعم أهداف التقارب كما هو محدد في البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي.

[1] معالجة القضايا المتعلقة بالتعريفات والقياس.

2.1. معايير التقارب

في اطار البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي، يتم تحديد 4 معايير للتقارب أساسية و 4 ثانوية. وينعكس ذلك في الجدولين 1 و 2 على التوالي (انظر الملحق ألف). ويلقي العمود 2 الضوء على العتبات والأهداف التي تم الاتفاق عليها في الاجتماعات السنوية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية في بريتوريا. وهذه العتبات هي للفترة من 2017 إلى 2027 بينما الأهداف هي تلك المحددة في البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي.

وتمتد معايير التقارب عبر كل من المجالات المالية وغير المالية. ومن ثم، هناك حاجة إلى تعاون من جانب كل من السلطات المالية والنقدية لضمان الالتزام بعملية التقارب واعطاء تأثير للبرنامج الأفريقي للتعاون النقدي. كما ستساعد الجهود التعاونية في مجال رصد مؤشرات التقارب في تعزيز عملية التقارب والتكامل الاقتصادي في القارة.

2.2. آلية الرصد الحالية

في إطار جمعية البنوك المركزية الأفريقية، يتم رصد تقارب الاقتصاد الكلي داخل البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي كل 6 أشهر. ويتم تسهيل ذلك من خلال تجميع تقرير (تقرير جمعية البنوك المركزية الأفريقية حول تقارب الاقتصاد الكلي) بشأن تنفيذ البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي من قبل أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية على أساس المساهمة المرسلة من كل منطقة دون إقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية.

ويستعرض تقرير جمعية البنوك المركزية الأفريقية حول تقارب الاقتصاد الكلي حالة أداء كل دولة في مواجهة معايير التقارب. ويتم تقديم أول تقرير[2] مرحلي من قبل اللجنة الفنية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية في اجتماع مكتب جمعية البنوك المركزية الأفريقية في فبراير.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إعداد التقرير النهائي من قبل اللجنة الفنية التي وافق عليها المكتب وتقديمها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها في الاجتماع السنوي. وباختصار، يشمل الإطار المؤسسي وعملية نظام الرصد الحالي ما يلي:

1. يتلقى رؤساء المناطق دون الاقليمية تقريرا عن الدولة من أعضاء جمعية البنوك المركزية الأفريقية في مناطقهم. وتقدم كل منطقة دون إقليمية تقريرا يسلط الضوء على التطورات المتعلقة بالمنطقة ككل ويوجهها إلى جانب التقارير الواردة من كل عضو في المنطقة دون الإقليمية إلى

[2] هذا التقرير مؤقت، فقط بسبب عدم توفر بيانات السنة السابقة (س-1) في بداية السنة س.

أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية،

2. تجمع أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية تقريرا موحدا حول أداء عضوية جمعية البنوك المركزية الأفريقية. ويستند هذا على المدخلات الواردة من المناطق دون الاقليمية وأعضاء جمعية البنوك المركزية الأفريقية على أدائهم مقابل معايير التقارب للاقتصاد الكلي المحددة في البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي. ويتم تقييم هذا التقرير من قبل اللجنة الفنية قبل تقديمه إلى مكتب جمعية البنوك المركزية الأفريقية للنظر فيه،

3. يستعرض مكتب جمعية البنوك المركزية الأفريقية التقرير المرحلي حول تنفيذ البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي الذي تم تطويره في شهر فبراير ويوافق على التقرير النهائي قبل أن يتم إرساله مسبقا إلى مجلس المحافظين في أغسطس.

4. يستعرض مجلس المحافظين التقرير المتعلق بتنفيذ البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي في أغسطس ويقدم توصيات للنظر فيها من قبل أعضاء جمعية البنوك المركزية الأفريقية واللجنة الفنية.

وترتبط إحدى الصعوبات في آلية الرصد الحالية بإعداد التقارير في الوقت المناسب على المستوى دون الإقليمي. وفي العديد من الحالات، يرجع ذلك إلى التأخر في تقديم تقارير الدول في المناطق دون الاقليمية. بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى غياب عملية التشاور مع الأعضاء حول أدائهم كمسألة تتطلب الاهتمام لتعزيز عملية التكامل في القارة. وفي اجتماع مجلس المحافظين في أغسطس 2017، تم الاتفاق على أنه ينبغي لجمعية البنوك المركزية الأفريقية التركيز على كيف يمكن تعزيز نظام الرصد الحالي لتعزيز الفعالية في رصد الأداء الاقتصادي.

2.3. تعزيز آلية الرصد الحالية لتقارب الاقتصاد الكلي

وفقا لقرار مجلس المحافظين الذي عقد في 16 أغسطس 2017 في بريتوريا، ينبغي أن تقيم آلية الرصد، الامتثال لمعايير التقارب التي تم تبنيها في ظل البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي.

ويحدد البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي أهداف تقارب الاقتصاد الكلي التي يجب على الأعضاء تحقيقها. وتهدف أهداف التقارب هذه إلى دعم التكامل الاقتصادي للقارة. ومع ذلك، أشار المحافظون إلى الأداء الضعيف لأعضاء جمعية البنوك المركزية الأفريقية واتفقوا على اعتماد الأهداف المؤقتة ذات الجداول الزمنية المرتبطة والتي ستدعم التحركات نحو الأهداف المحددة في البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي. وفي هذا الصدد، اعتُمدت أهداف مؤقتة (محددة كعتبات في الجدولين 1 و 2). ومن ثم، فإن تقرير الرصد الرئيسي سيقيّم في المقام الأول الامتثال من حيث العتبات التي اعتمدها مجلس المحافظين في اجتماع أغسطس 2017 في بريتوريا.

ويجب أن توثق آلية الرصد الفعالة، الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى السياسات والإصلاحات المناسبة اللازمة للتصدي للأداء الضعيف للاقتصاد الكلي وعدم الامتثال لمعايير التقارب. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على كل منطقة دون اقليمية أن تجري تقييما (على أساس معايير التقارب الواردة في الجدولين 1 و 2) للبلدان في منطقتها دون الاقليمية. وسيقدم البنك المركزي في كل منطقة دون إقليمية، النتائج/التقدم الفعلي بشأن معايير الاقتصاد الكلي لكل بلد إلى رئيس المنطقة دون الاقليمية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد السياسات التي سيتم تبنيها لدعم تحقيق معايير التقارب. وينبغي استخدام الجدول 3 (انظر الملحق ألف) لهذا الغرض.

وسوف تُستخدم تقارير الدول هذه في إعداد تقرير إقليمي من قبل الرئيس في كل منطقة دون إقليمية ويجب أن يحتوي على ملخص رفيع المستوى للتطورات الإقليمية ويتضمن العناصر[3] التالية:

- ملخص لنتائج/تقدم كل منطقة دون إقليمية بشأن المعايير. وسوف يستند هذا إلى مدخلات/تقارير البلد التي ينبغي أيضا أن تنعكس في ملحق التقرير الإقليمي.
- شرح لنتيجة كل معيار من المعايير. ويجب أن يكون هذا ملخصا رفيع المستوى للتطورات الرئيسية التي أثرت على الأداء الاقليمي.
- ما هي الاستجابة/الخيارات المتعلقة بالسياسات التي سيتم النظر فيها في المنطقة دون الاقليمية لتحقيق هذا الهدف. ومرة أخرى، ينبغي إدراج ملخص للخيارات الرئيسية للسياسة التي يجب اتباعها لتحسين الأداء.

ويجب ارسال التقارير إلى أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية. وسوف تستخدم أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية تقارير المناطق دون الاقليمية لإعداد تقرير موحد لتنظر فيه اللجنة الفنية. وسيتضمن التقرير الذي ستعده أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية:

(أ) تقييم لأداء البلد مقابل معايير التقارب لسنة معينة. وسيتم استخدام الجدول 4 (انظر الملحق) لهذا الغرض. وفي جوهره، سوف يعكس التقييم ما إذا كان البلد قد أوفى (أخضر) أو لم يف (أحمر) بمعايير التقارب.

(ب) بالإضافة إلى ذلك، ستوفر أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية تقييما للتوقعات الاقتصادية الكلية. وسيشكل الجدول 5 (في الملحق ألف) الأساس لهذا الغرض وسيتضمن التصنيف التالي:

- الأخضر = الهدف تم تحقيقه.
- الأصفر = الهدف لم يتم تحقيقه ولكن الدولة على طريق التقارب.

[3] ينبغي أن تنعكس التقارير المعنية بالدول في ملحق التقرير الإقليمي الذي أعده رئيس المناطق دون الاقليمية.

- الأحمر = الهدف لم يتحقق وينحرف عن مسار التقارب.

وفي الواقع، تُقيم خريطة الشدة أداء البلدان مقابل التدبير المستهدف، كما تشير إلى ما إذا كانت الدول تتقارب نحو الهدف (مسار التقارب). ويمكن الحصول على احصاءات لخريطة الشدة من التقارير الخاصة بالدول ومن قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمات الدولية التي لا تتوفر فيها المعلومات من الدول. كما يجب أن يقدم التقرير ملخصا رفيع المستوى للعوامل الرئيسية التي تدعم تطورات الاقتصاد الكلي في مختلف المناطق فضلا عن توثيق تدابير السياسات التصحيحية لمعالجة التحديات الاقتصادية على النحو الوارد في التقارير الإقليمية.

2.4. الإطار المؤسسي لآلية الرصد

من أجل تعزيز آلية الرصد لتنفيذ البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي وجعلها فعالة، سيكون من الضروري اشراك كل من السلطات المالية والنقدية في ضوء طبيعة المؤشرات التي يتم رصدها.
واستنادا الى الهيكل المؤسسي الحالي، يمكن أن يشمل ذلك المؤسسات التالية:

- الاتحاد الأفريقي (اللجنة الفنية المتخصصة للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، ومؤتمر الوزراء والمعهد النقدي الأفريقي،
- جمعية البنوك المركزية الأفريقية (مجلس جمعية البنوك المركزية الأفريقية واللجنة الفنية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية، وأمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية)،

(أ) الاتحاد الأفريقي

كما ذكرنا من قبل، فإن العديد من معايير التقارب ترتبط بالمؤشرات المالية وبالتالي ينبغي أن تشمل مسؤوليات الرقابة الخاصة بآلية الرصد، السلطات المالية والنقدية. ولضمان أن تكون آلية الرصد فعالة من الناحية المثالية، ينبغي إشراك وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في هذه العملية. ويوجد حاليا لجنتان داخل الاتحاد الأفريقي يمكنهما الوفاء بهذه المسؤولية.

ووافقت مفوضية الإتحاد الأفريقي ورابطة محافظي البنوك المركزية الأفريقية في طرابلس عام 2007 على تشكيل اللجنة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وجمعية البنوك المركزية الأفريقية لتحديد استراتيجية مشتركة لإنشاء البنك المركزي الأفريقي. واقترحت الإستراتيجية المشتركة لإنشاء البنك المركزي الأفريقي، انشاء معهد النقد الأفريقي لاجراء الأعمال التحضيرية المؤدية إلى البنك المركزي الأفريقي (انظر الملحق ج).
وسيجري معهد النقد الأفريقي، ضمن جملة أمور، جميع الاستعدادات الفنية والمتعلقة بالسياسات والإحصائية والمؤسسية والقانونية لإنشاء البنك المركزي الأفريقي والعملة الموحدة والاتحاد النقدي في القارة. ويستلزم ذلك مراجعة وتنقيح معايير تقارب الاقتصاد الكلي في البرنامج الأفريقي للتبادل النقدي ومراقبة حالة تقارب الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مقابل المعايير المتفق عليها. ومن ثم، فإن تفويض معهد النقد الأفريقي مناسب للوفاء بوظيفة الرصد المتعلقة بأداء الدولة مقابل معايير التقارب.

وحتى يتم إنشاء معهد النقد الأفريقي، من المقترح أن تتعاون جمعية البنوك المركزية الأفريقية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغرض صريح وهو اعداد تقرير عن

امتثال الدول الأعضاء لمعايير التقارب الاقتصادي الكلي للنظر فيه من قبل اللجنة الفنية المتخصصة المعنية للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل. وتتمثل احدى مسؤوليات اللجنة الفنية المتخصصة في مراقبة التقدم المحرز في جدول أعمال التكامل الاقليمي والقاري.

وتتألف اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل من الوزراء المكلفين بالشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أو من غيرهم من الوزراء أو السلطات المعتمدين من قبل حكومات الدول[4] الأعضاء.

(ب) *جمعية البنوك المركزية الأفريقية*

يجب أن يتولى مجلس المحافظين مسؤولية مراجعة أداء السلطات النقدية في أداء التزاماتها في الوفاء بمعايير التقارب. وهذا يستلزم تقديم تقرير عن أدائها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويجب أن يوجز هذا التقرير أداء الاقتصاد الكلي وكذلك تدابير السياسات التصحيحية الواجب اتباعها لتيسير الامتثال لمعايير التقارب.

وسيتم اتباع العمليات التالية على مستوى جمعية البنوك المركزية الأفريقية. وستكون اللجنة الفنية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية مسؤولة عن تجميع التقارير حول أداء أعضاء جمعية البنوك المركزية الأفريقية بشأن معايير التقارب. وهذا يستلزم تقريرا مؤقتا سيراجعه مكتب جمعية البنوك المركزية الأفريقية في فبراير، بهدف إجراء تقييم الأداء لأعضاء /دول جمعية البنوك المركزية الأفريقية. وسيتم نقل هذا التقييم إلى الرؤساء الإقليميين للمناقشة داخل المناطق دون الاقليمية. وفي أغسطس، سيجتمع مكتب جمعية البنوك المركزية الأفريقية لإعداد تقرير لتقديمه إلى اجتماع مجلس المحافظين.

وستكون أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية جزءا من اللجنة الفنية التي ستكون مسؤولة عن اعداد التقارير التي ستقدم إلى مجلس المحافظين والاتحاد الأفريقي.

وستكون جمعية البنوك المركزية الأفريقية (ممثلة بالأمين التنفيذي لجمعية البنوك المركزية الأفريقية ورئيس اللجنة الفنية) ومفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولتان

---

[4]تشمل صلاحيات ووظائف اللجنة الفنية المتخصصة:
(1) متابعة تنفيذ جدول أعمال التكامل في القارة؛
(2) متابعة ورصد انشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي وتحديدا البنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي.
(3) متابعة تنفيذ توصيات القطاع الخاص المنبثقة عن المنتديات مثل منتدى القطاع الخاص الإفريقي.
(4) متابعة تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي والمؤتمر؛
(5) متابعة تنفيذ خطة عمل التمويل البالغ الصغر؛
(6) متابعة خطة التكامل الإقليمي والقاري؛
(7) متابعة تنفيذ ميثاق الإحصاءات؛
(8) متابعة تنفيذ قضايا عالمية مثل تخفيف عبء الديون وتمويل التنمية والوفاء بالتزامات مجموعة الثماني؛
(9) القيام بأي مهام أخرى يكلف بها من قبل المجلس التنفيذي أو المؤتمر.

عن اعداد تقرير مشترك للنظر فيه من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي.

3. آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران

خلال جلستهم المنعقدة في 16 أغسطس 2017 في بريتوريا، طلب مجلس المحافظين بالإضافة إلى وضع إطار لرصد الامتثال لمعايير التقارب، إنشاء آلية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. وتهدف آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران إلى خضوع أعضاء جمعية البنوك المركزية الأفريقية للمساءلة عن أدائهم مقابل معايير التقارب.

3.1. أهداف آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران

ستضطلع آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران بتقييم أداء البلدان وكذلك تنفيذ توصيات السياسات المقدمة لضمان الامتثال لمعايير التقارب.

ويجب أن تعمل آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران على اخضاع الأعضاء للمساءلة. وسيشمل ذلك تحديد البلدان التي تخالف معايير التقارب، وتتحقق مما اذا كانت التدابير التصحيحية التي يتم اقتراحها لاعادة البلدان إلى مسارها ملائمة وتقيم الامتثال للتدابير التصحيحية التي تم اقتراحها. وسيتم اختيار البلد الذي سيتم استعراضه من قبل الأقران على المستوى دون الإقليمي على أساس أدائه مقابل معايير التقارب للاقتصاد الكلي.

3.2. عملية المراجعة المتبادلة بين الأقران والترتيبات المؤسسية

من أجل ضمان المساءلة والالتزام بمعايير التقارب، من الضروري إجراء المراجعة المتبادلة بين الأقران من قبل هيئة تضم كل من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية. وسوف تشكل التقييمات الخاصة بالدول التي أجراها خبراء فنيون (من البنوك المركزية والسلطات المالية) الأساس للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

أ) الأمانة

ستدعم المراجعة المتبادلة بين الأقران أمانة. وستتألف هذه الأمانة مبدئيا من ممثلين من أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية بالإضافة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وسيضطلع معهد النقد الأفريقي بهذه الوظيفة بمجرد إنشائه وتشغيله بكامل طاقته. وستشكل تقارير التقييم الخاصة بالدول أساسا للمراجعة المتبادلة بين الأقران. وسيتم تنسيق هذا من قبل الأمانة.

وبالنظر إلى قيود الموارد (البشرية والمالية)، ينبغي للأمانة أن تعتمد على تقارير الدول التي تعدها المؤسسات الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية) من أجل تقييمها. وبمجرد ارساء هذه العملية وتأمين الموارد المالية اللازمة، يمكن تعيين فرق البعثات للقيام بزيارات للدول لإجراء التقييمات. ويجوز للأمانة، الاستعانة بخبراء فنيين للمساعدة في التقييم.

ب) المراجعة المتبادلة بين الأقران

ستجري المراجعة المتبادلة بين الأقران تحت إشراف الآلية الأفريقية المراجعة المتبادلة بين الأقران من خلال اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل (انظر الملحق). وفي حين تمت دعوة البنوك المركزية لحضور هذه الاجتماعات، كان حضور السلطات النقدية ضعيفا للغاية ويرجع ذلك أساسا إلى عدم ارتباط جدول الأعمال هذا بشكل مباشر بالأنشطة المصرفية المركزية.

ومن المقترح أن يتم التواصل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغرض وجود بند في جدول الأعمال بشأن "المراجعة المتبادلة بين الأقران حول تقارب الاقتصاد الكلي" في هذه الاجتماعات. وسيكون تقييم الدول الذي تعده الأمانة بمثابة أساس لهذا البند من جدول الأعمال، وهذا سيتيح الفرصة لكل من المحافظين ووزراء المالية والتنمية للمشاركة في عملية المراجعة المتبادلة بين الأقران. وهذا سيعطي المصداقية والدعم لعملية التكامل النقدي في القارة.

ج) اختيار الدول لاجراء المراجعة المتبادلة بين الأقران

سيتم اختيار الدول التي ستخضع للمراجعة المتبادلة بين الأقران على أساس سنوي. وينبغي أن يتم اختيار الدول التي ستخضع للمراجعة المتبادلة بين الأقران على أساس دون إقليمي. وهناك نوعان من البدائل في هذا الصدد:

البديل:1

- بلد واحد على الأقل لكل منطقة سنويا،
- بلدان يتم اختيارها أبجديا أو حسب الترتيبات الإقليمية،

البديل:2

- بلد واحد على الأقل لكل منطقة سنويا،

- بلد يتم اختياره على أساس تقييم الأداء الخاص بالدول مع تركيز على معايير التقارب الأولية. وفي حالة تحديد العديد من البلدان لمراجعتها من قبل الأقران، ينبغي اختيار البلدان التي يتم مراجعتها من قبل الأقران بشكل أبجدي.

الملاحق

الملحق ألف: جداول لإعداد تقارير الدول والرصد والمراجعة المتبادلة بين الأقران

الملحق باء: الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

الملحق جيم: معهد النقد الأفريقي

الملحق ألف

الجدول 1: معايير التقارب الأساسية في الفترة 2017 - 2027

المعايير	العتبة	التعريف	القياس	المبررات
التضخم	التضخم ≤7% (الهدف ≤3% بحلول 2038)	التغير في مؤشر أسعار المستهلك خلال العام (12 شهرا على أساس سنوي)	متوسط معدل التضخم السنوي (التضخم المعلن)	– بلغ معدل التضخم التاريخي في القارة 11٪، – تشير دراسات العتبات إلى مستوى حوالي 12٪، – عجز كبير في الميزانية، – ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، – الحاجة إلى تحفيز النمو في أفق التوقعات،
عجز الميزانية الكلي / الناتج المحلي الإجمالي	≤5% (الهدف ≤3% بحلول 2038)	– الفرق بين الايرادات الحكومية العامة (+ المنح) والنفقات على أساس الالتزام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي – تم القياس باستخدام السنة المالية	- الفرق بين الإيرادات (+ المنح) والنفقات التي تقل عن 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي	استخدام إطار الاتحاد النقدي الأوروبي حيث د = ز * ب د = عجز الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي ز = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المتوقع ب = الدين الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا، ز = 8٪، ب = 65٪
ائتمان البنك المركزي للحكومة	≤ 5% (الهدف 0% بحلول 2038)	يدفع البنك المركزي إلى الحكومة بما في ذلك شراء أدوات الدين الحكومية في العام الحالي	5 ≤٪ من الايرادات الضريبية الحكومية في العام السابق	- النظر إلى الحالة الرهنة لتمويل الحكومة - يتم تشجيع الحكومات على التحرك نحو التمويل من السوق - تدريجيا نحو الالغاء
الاحتياطيات الخارجية / الواردات من السلع والخدمات	3 ≤شهور (الهدف ≤	نسبة المخزون من اجمالي الاحتياطيات الخارجية إلى الواردات الحالية من السلع والخدمات	عدد أشهر الواردات على	- لمعالجة الصدمات الاقتصادية الكلية - لتهيئة الثقة في الاقتصاد

	6 شهور بحلول 2038)		أساس المتوسط المتحرك للأشهر الستة الأخيرة	- التشغيل السلس لسوق الصرف الأجنبي

الجدول 2: معايير التقارب الثانوية

المعايير	العتبة	التعريف	القياس	المبررات
الدين الحكومي العام/ الناتج المحلي الإجمالي	< 65%	الحجم الإجمالي للديون الحكومية العامة غير المسددة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بيانات نهاية الفترة	نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	- تشير البيانات المتاحة إلى أن المتوسط الحالي يبلغ 56٪ - احتياجات البنية التحتية للدول الأعضاء - 65٪ سيعطينا عجزا في الميزانية لنسبة إجمالي الناتج المحلي تبلغ 5٪، مع معدل نمو اسمي متوقع في إجمالي الناتج المحلي يبلغ 8٪.
إجمالي الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي	≥ 20%	إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	إجمالي الإيرادات الضريبية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	- متوسط المنح 3٪ - إجمالي الإيرادات الضريبية إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي حاليا عند 18 ٪
سعر الصرف الاسمي	التغير±10% (الهدف ±5%)	متوسط سعر الصرف الرسمي في البلاد خلال العام	تخفيض القيمة/ التقدير في سعر الصرف الاسمي لا يتجاوز 10٪	- الشواغل التي أثارها أعضاء المكتب بشأن الحاجة إلى المرونة - توفير مساحة لضبط الاقتصاد الكلي
الاستثمار الرأسمالي الحكومي / الإيرادات الضريبية	≥ 30%	النفقات الرأسمالية من قبل الحكومة المركزية كنسبة من الإيرادات الضريبية (تستثمر الحكومة في	نسبة النفقات الرأسمالية إلى الإيرادات الضريبية	- لتشجيع تحصيل الايرادات الضريبية - لتشجيع الاستثمار في النفقات الرأسمالية - يجب دعم معدل النمو المرتفع من خلال الإنفاق

		مشاريع تولد المزيد من الإيرادات الضريبية)		الاستثماري المرتفع من جانب الحكومات لتشجيع الإيرادات الضريبية

الجدول 3: التقدم نحو تحقيق أهداف التقارب للاقتصاد الكلي في جمعية البنوك المركزية الأفريقية من قبل البلاد

معايير التقارب	العتبة	قياس النتائج	السبب (الأسباب) للانحراف عن الهدف	تدابير السياسة العلاجية	التنبؤ / النتائج المتوقعة
المعايير الأساسية					
التضخم					
عجز الميزانية الكلي / الناتج المحلي الإجمالي					
ائتمان البنك المركزي للحكومة كنسبة مئوية من العائد الضريبي					
الاحتياطيات/ الواردات الخارجية من السلع والخدمات					
المعايير الثانوية					
الدين الحكومي العام / الناتج المحلي الإجمالي					
إجمالي الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي					
سعر الصرف الاسمي					
الاستثمار الرأسمالي الحكومي / الإيرادات الضريبية					

الجدول 4: تقييم الأداء في ضوء معايير التقارب في سنة محددة

البلد	التضخم	العجز الكلي في الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي	ائتمان البنك المركزي للحكومة	الاحتياطيات/ الواردات الخارجية من السلع والخدمات	ديون الحكومة العامة / الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف الاسمي	استثمار رأس المال الحكومي/ الإيرادات الضريبية
البلد 1								
البلد 2								
البلد 3								
البلد 4								
..								
البلد 51								

ملحوظات:

1. **الأخضر** = **تم تحقيقه (استيفاء هدف التقارب)، حيث يتم قياس أداء السنة (س) مقابل هدف التقارب.**
2. **الأحمر** = **لم يتحقق، حيث يتم قياس أداء السنة (س) مقابل هدف التقارب.**

الجدول 5: تقييم الأداء مقابل معايير التقارب

البلد	التضخم	العجز الكلي في الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي	ائتمان البنك المركزي للحكومة	الاحتياطيات/ الواردات الخارجية من السلع والخدمات	ديون الحكومة العامة/الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإيرادات الضريبية/الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف الاسمي	استثمار رأس المال الحكومي/ الإيرادات الضريبية
البلد 5								
البلد 6								
البلد 7								
البلد 8								
..								
البلد 51								

ملحوظات:

1. الأخضر = تم تحقيقه (تم الوفاء بهدف التقارب).
2. الأصفر = لم يتحقق ولكن على مسار التقارب. يتم تعريف مسار التقارب على أنه المتوسط (س، س + 1) أفضل من المتوسط للسنوات الثلاث السابقة (س-3، س-2، س-1). وعندما لا تتوفر التوقعات (س + 1)، يتم تعريف مسار التقارب على أنه المتوسط (س-1، س) أفضل من المتوسط للسنوات الثلاث السابقة (س-3، س-2، س-1).
3. الأحمر = لم يتحقق وتباعد عن مسار التقارب. ويُعرف الانحراف بأنه المتوسط (س، س + 1) أسوأ من المتوسط للسنوات الثلاث السابقة (س-3، س-2، س-1). وعندما لا تتوفر التوقعات (س + 1)، يتم تعريف مسار التقارب على أنه المتوسط (س-1، س) أسوأ من المتوسط للسنوات الثلاث السابقة (س-3، س-2، س-1).

الملحق باء

أمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)

صندوق بريد 1234

ميدراند 1685

جنوب أفريقيا

القمة السادسة للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية
بتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)
9 مارس 2003
أبوجا، نيجيريا

الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران
(الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران): الوثيقة الأساسية

الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران هي أداة انضمت اليها طواعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كآلية أفريقية للرصد الذاتي.

تفويض الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

يتمثل تفويض الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في التأكد من أن سياسات وممارسات الدول المشاركة، تتوافق مع القيم والقواعد والمعايير السياسية والاقتصادية والمعنية بحكم الشركات المتفق عليها والواردة في الإعلان الخاص بالديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وحكم الشركات. والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران هي الأداة المتفق عليه بصورة متبادلة للمراقبة الذاتية من جانب الحكومات الأعضاء المشاركة.

غرض الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

الغرض الأساسي من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران هو تعزيز اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المرتفع والتنمية المستدامة وتسريع التكامل الاقتصادي دون الإقليمي والقاري من خلال تبادل الخبرات وتعزيز الممارسات الناجحة وأفضل الممارسات، بما في ذلك تحديد أوجه القصور وتقييم الاحتياجات لبناء القدرات.

مبادئ الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

يجب أن تكون كل عملية مراجعة تجري تحت سلطة الآلية مختصة فنيا وذات مصداقية وخالية من التلاعب السياسي. وتشكل هذه الأحكام مجتمعة المبادئ التوجيهية الأساسية للآلية.

المشاركة في العملية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

ستكون المشاركة في العملية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وبعد اعتماد الاعلان الخاص بالديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وحكم الشركات من قبل الاتحاد الأفريقي، ستقوم الدول الراغبة في المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بإخطار رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد). وسيتطلب ذلك التعهد بالتقديم الى المراجعات الدورية المتبادلة بين الأقران، وكذلك تسهيل مثل هذه المراجعات، والاسترشاد بالمقاييس المتفق عليها من أجل الحكم السياسي الرشيد والحكم الاقتصادي الرشيد والحكم الرشيد للشركات.

هيكل القيادة والإدارة

من المقترح أن يتم توجيه وادارة عمليات المراجعة المتبادلة بين الأقران من خلال فريق مكون من 5 إلى 7 أشخاص بارزين. ويجب أن يكون أعضاء الفريق أفريقيين ميزوا أنفسهم في مهن تعتبر ذات صلة بالمراجعة المتبادلة بين الأقران. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون أعضاء الفريق أشخاصا يتمتعون بمكانة معنوية عالية ويظهروا التزامهم بمُثُل الانتماء الأفريقي.

وسيتم ترشيح المرشحين للتعيين في الفريق من قبل الدول المشاركة، وسيتم اعداد قائمة مرشحين مختصرة من قبل لجنة وزراء وسيتم تعيينهم من قبل رؤساء دول وحكومات البلدان المشاركة. بالإضافة إلى المعايير المشار إليها أعلاه، سيضمن رؤساء الدول والحكومات أن يكون لدى الفريق خبرة في مجالات الحكم السياسي وادارة الاقتصاد الكلي وادارة المالية العامة والحكم الرشيد للشركات. كما سيعكس تشكيل الفريق التوازن الاقليمي الواسع والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي.

وسيعمل أعضاء الفريق لمدة تصل إلى 4 سنوات وسوف يتقاعدون بالتناوب.

وسيتم تعيين أحد أعضاء الفريق كرئيس من جانب رؤساء الدول والحكومات من الدول المشاركة.
وسيعمل الرئيس لمدة أقصاها 5 سنوات. وستكون معايير التعيين في منصب الرئيس هي نفسها بالنسبة لأعضاء الفريق الآخرين، باستثناء أن يكون المرشح شخصا لديه سجل قيادة مثبت في أحد المجالات التالية: الحكومة، والادارة العامة، والتنمية والقطاع الخاص.

ويمارس الفريق مهمة الرقابة على عملية المراجعة، لا سيما لضمان نزاهة العملية. وستعرض مهمتها وواجباتها في ميثاق، من شأنه أن يحدد أيضا ترتيبات تقديم التقارير لرؤساء دول وحكومات الدول المشاركة.
وسيضمن الميثاق استقلالية الفريق وموضوعيته ونزاهته.

ويجوز للأمانة أن تشرك، بموافقة الفريق، خدمات خبراء ومؤسسات أفريقية تعتبرهم مختصين وملائمين للعمل كوكلاء لها في عملية المراجعة المتبادلة بين الأقران.

وسيتم دعم الفريق من قبل أمانة مختصة تتمتع بكل من القدرة الفنية على الاضطلاع بالعمل التحليلي الذي يدعم عملية المراجعة المتبادلة بين الأقران وتتوافق أيضا مع مبادئ الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. وتشمل مهام الأمانة: الحفاظ على معلومات قاعدة بيانات موسعة عن التطورات السياسية والاقتصادية في جميع البلدان المشاركة، وإعداد وثائق المعلومات الأساسية لفرق المراجعة المتبادلة بين الأقران، واقتراح مؤشرات الأداء وتتبع أداء البلدان الفردية.

العمل الدوري وأنواع المراجعة المتبادلة بين الأقران

عند مرحلة الانضمام رسميا إلى عملية المراجعة المتبادلة بين الأقران، يجب على كل دولة أن تحدد بوضوح، برنامج عمل محدد زمنيا لتنفيذ الإعلان المتعلق بالديمقراطية، والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد والحكم الرشيد للشركات، بما في ذلك المراجعات الدورية.

سيكون هناك أربعة أنواع من المراجعات:

- المراجعة الأولى للدول هي المراجعة الأساسية التي تتم في غضون ثمانية عشر شهرا بعد أن تصبح البلد عضوا في عملية الآلية الافريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران،

- ثم يكون هناك مراجعة دورية تجري كل سنتين إلى أربع سنوات،
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن لدولة عضو أن تطلب، لأسباباه الخاصة، مراجعة ليست جزءا من المراجعات المقررة دوريا، و
- الدلائل المبكرة على حدوث أزمة سياسية أو اقتصادية وشيكة في بلد عضو ستكون أيضا سببا كافيا لاجراء مراجعة. ويمكن دعوة رؤساء الدول والحكومات المشاركين إلى مثل هذه المراجعة بروح من المساعدة إلى الحكومة المعنية.

عملية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

سوف تستلزم العملية مراجعة دورية لسياسات وممارسات الدول المشاركة للتأكد من التقدم الذي يتم إحرازه نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها بشكل متبادل والامتثال للقيم والقواعد والمعايير السياسية والإقتصادية والمعنية بالحكم الرشيد للشركات المتفق عليها كما هو موضح في الإعلان حول الديمقراطية والحكم الرشيد السياسي والاقتصادي والحكم الرشيد للشركات.

وسوف تحفز عملية مراجعة المتبادلة بين الأقران، الدول على النظر بجدية في تأثير السياسات المحلية ليس فقط على الاستقرار السياسي الداخلي والنمو الاقتصادي، بل أيضا على الدول المجاورة. وسوف تعزز المساءلة المتبادلة وكذلك الامتثال لأفضل الممارسات.

فمع الأخذ في الاعتبار أن البلدان الأفريقية تكون على مستويات مختلفة من التنمية عند الانضمام إلى الآلية، سيتم تقييم أي دولة (المراجعة الأساسية) ويتعين وضع جدول زمني (برنامج العمل) من أجل احراز تقدم فعال نحو تحقيق المعايير والأهداف المتفق عليها، من قبل الدولة المعنية، مع مراعاة الظروف الخاصة لتلك الدولة.

مراحل عملية المراجعة المتبادلة بين الأقران

- **المرحلة الأولى** ستشمل دراسة للحكم السياسي والاقتصادي الرشيد والحكم الرشيد للشركات وبيئة التنمية في البلد التي سيتم مراجعته، وتستند بشكل أساسي إلى وثائق معلومات أساسية محدثة أعدتها أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمادة التي قدمتها المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

- **المرحلة الثانية**، وفيها سيزور فريق المراجعة البلد المعني حيث تكون ترتيب أولوية أعماله هي القيام بأكبر عدد ممكن من المشاورات مع الحكومة والمسؤولين والأحزاب السياسية والبرلمانيين وممثلي منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك وسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، ونقابات العمال، والأعمال، والهيئات المهنية).

- **المرحلة الثالثة** هي اعداد تقرير الفريق. وتم إعداد التقرير على أساس مادة الإحاطة التي أعدتها أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمعلومات المقدمة في البلاد من قبل مصادر رسمية وغير رسمية خلال المشاورات والتفاعلات واسعة النطاق مع جميع الأطراف المعنية. ويجب قياس هذا التقرير مقابل الالتزامات المقدمة المنطبقة السياسية والاقتصادية والمتعلقة بحكم الشركات وبرنامج العمل.

ويُناقش مشروع تقرير الفريق لأول مرة مع الحكومة المعنية. وسوف تصمم هذه المناقشات لضمان دقة المعلومات وتزويد الحكومة بفرصة للرد على استنتاجات الفريق وابداء آرائه الخاصة بشأن الكيفية التي يمكن بها معالجة أوجه القصور المحددة. وسيتم إلحاق هذه الردود من الحكومة بتقرير الفريق.
ويجب أن يكون تقرير الفريق واضحا في عدد النقاط في الحالات التي يتم فيها تحديد المشاكل. وهل هناك إرادة من جانب الحكومة لاتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لوضع ما هو صحيح لما تم اعتباره خطأ؟ ما هي الموارد اللازمة لاتخاذ تدابير تصحيحية؟ ما هو مقدار ما يمكن أن تقدمه الحكومة نفسها وما هو الكم القادم من المصادر الخارجية؟ بالنظر إلى الموارد الضرورية، إلى متى ستستغرق عملية التصحيح؟

وتبدأ **المرحلة الرابعة** عند تقديم تقرير الفريق إلى رؤساء الدول والحكومات المشاركين من خلال أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. ويمثل النظر في التقرير النهائي من جانب رؤساء الدول والحكومات المشاركين واعتماده بما في ذلك قرارهم في هذا الصدد، نهاية هذه المرحلة.
وإذا أظهرت حكومة البلد المعني إرادة واضحة لتصحيح أوجه القصور التي تم تحديدها، سيكون من واجب الحكومات المشاركة تقديم المساعدة التي يمكنها ذلك، وكذلك حث الحكومات والوكالات المانحة على الحضور لمساعدة البلد الذي يجري مراجعته. ومع ذلك، إذا لم تكن الإرادة السياسية اللازمة آتية من الحكومة، فيجب على الدول المشاركة أولا أن تفعل كل شيء عمليا لإشراكها في حوار بناء، وتقديم المساعدة الفنية وغيرها من المساعدات الملائمة في العملية. وإذا ثبت أن الحوار غير كاف، فقد يرغب رؤساء الدول والحكومات المشاركين في إخطار الحكومة بنواياهم الجماعية للمضي في اتخاذ التدابير المناسبة في موعد معين. وينبغي أن يركز الفاصل الزمني على عقلية الحكومة وأن يتيح فرصة أخرى لمعالجة أوجه القصور المحددة في إطار عملية حوار بناء. وينبغي النظر في جميع هذه التدابير دائما كملاذ أخير.

وبعد مرور ستة أشهر على النظر في التقرير من قبل رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء المشاركة، يجب أن يتم عرضه بشكل رسمي وعلني في الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية الرئيسية مثل البرلمان الأفريقي، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومجلس السلام والأمن المتصور والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي. وهذا يشكل **المرحلة الخامسة والأخيرة** من هذه العملية.

مدة المراجعة المتبادلة بين الأقران

يجب أن لا تزيد مدة عملية المراجعة لكل بلد عن ستة أشهر، تبدأ من تاريخ استهلال المرحلة الأولى حتى تاريخ تقديم التقرير للنظر فيه من قبل رؤساء الدول والحكومات.

تمويل آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران

سيأتي تمويل الآلية من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء المشاركة.

استعراض الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

لتعزيز ديناميتها، سيراجع مؤتمر البلدان المشاركة، الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران مرة كل خمس سنوات.

الملحق ج

نظرة عامة على معهد النقد الأفريقي

معهد النقد الأفريقي

من أجل صياغة جبهة مشتركة، اتفقت مفوضية الاتحاد الإفريقي ورابطة محافظي البنوك المركزية الأفريقية في طرابلس في عام 2007 على تشكيل اللجنة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وجمعية البنوك المركزية الأفريقية لتحديد استراتيجية مشتركة لإنشاء البنك المركزي الأفريقي. ومنذ ذلك الحين، ناقشت هيئات جمعية البنوك المركزية الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي بانتظام تنفيذ ورصد وتقييم البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي لجمعة البنوك المركزية الأفريقية ومعاهدة الاتحاد الأفريقي في أبوجا، على التوالي. ووافقت اللجنة المشتركة في اجتماعها الافتتاحي في عام 2007 في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي على ما يلي:

- لا يزال تقارب الاقتصاد الكلي شرطا أساسيا لإدخال عملة موحدة وانشاء البنك المركزي الأفريقي. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة باعادة تقييم معايير التقارب ومواءمة السياسات الاقتصادية. وستجري جمعية البنوك المركزية الأفريقية دراسة لهذا الغرض.
- الحاجة إلى انشاء سوق أفريقية مشتركة (حرية الحركة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال وتطوير البنية التحتية) قبل تحقيق التكامل النقدي. ويجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء الدراسات ذات الصلة بمشاركة جمعية البنوك المركزية الأفريقية في تطوير سوق رأس المال، وضمان التنفيذ.
- يجب أن تكون المجموعات الاقتصادية الإقليمية ركائز التكامل الاقتصادي والنقدي في أفريقيا.
- انشاء "معهد النقد الأفريقي" كمرحلة انتقالية نحو انشاء البنك المركزي الأفريقي وكذلك سوف يجري انشاء اللجنة الفنية التوجيهية لمعهد النقد الأفريقي- البنك المركزي الأفريقي من قبل اللجنة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وجمعية البنوك المركزية الأفريقية.

واقترحت الإستراتيجية المشتركة لإنشاء البنك المركزي الأفريقي تأسيس معهد نقد أفريقي لاجراء العمل التحضيري المؤدي إلى الاتحاد النقدي الأفريقي. وينبغي على معهد النقد الأفريقي تقديم تقارير من خلال اللجنة المشتركة إلى مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين، ومجلس الوزراء ورؤساء الدول.

وسيكون معهد النقد الأفريقي مسؤولا عن الأساس التحضيري والفني والمتعلق بالسياسات والإحصائي والقانوني والمؤسسي التحضيري المؤدي إلى إنشاء البنك المركزي الأفريقي. علاوة على ذلك، سوف يدعم معهد النقد الأفريقي أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برنامج التعاون النقدي والاتصال بأمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والعمل بشكل وثيق مع معاهد النقد الإقليمية والمناطق دون الاقليمية في رصد وتنفيذ التقارب الاقتصادي الكلي وجوانب التكامل المالي لخططها الاستراتيجية.

وسيكون معهد النقد الأفريقي المقترح بمثابة جهاز للاتحاد الأفريقي. وبالتالي، سيتم تمويله من خلال ميزانية الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، سيكون معهد النقد الأفريقي مستقلا من الناحية التشغيلية وربما يتلقى الدعم المالي والفني من مصادر أخرى.

وسيراجع معهد النقد الأفريقي المقترح بصورة دورية الخطة الإستراتيجية وخارطة الطريق لإنشاء البنك المركزي الأفريقي لمراعاة الحقائق الأفريقية المستجدة. كما سيتخذ أي مبادرات أخرى ضرورية لتيسير عملية التكامل في أفريقيا.

دور معهد النقد الأفريقي

يرد أدناه قائمة غير شاملة من الوظائف التي يُتوقع من معهد النقد الأفريقي الاضطلاع بها:

- الشروع في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة،
- الاضطلاع بجميع التحضيرات الفنية والمتعلقة بالسياسات والتحضيرات الإحصائية والمؤسسية والقانونية اللازمة لتحقيق الاتحاد النقدي القاري والبنك المركزي الأفريقي والعملة الموحدة،
- مراجعة وتقديم المشورة بشأن مراجعة معايير تقارب الاقتصاد الكلي في البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي ورصد حالة تقارب الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مقابل المعايير المتفق عليها،
- تقديم المشورة بشأن استحقاقات الأطر البديلة للسياسات النقدية،
- تقديم المشورة بشأن تصميم آلية سعر الصرف المناسبة. وسيكون معهد النقد الأفريقي مسؤولا عن تحديد قيمة العملة المشتركة ومعدلات تحويل العملات الوطنية وعملات المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى العملة المشتركة،
- المساهمة في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية المواءمة الإحصائية في أفريقيا،
- تقديم توصيات لمواءمة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف في فترة التحضير للاتحاد النقدي،
- مراقبة السياسات المالية والدين العام على المستويات الوطنية ومستويات المجموعات الاقتصادية الاقليمية.
- التوصية بأطر إشرافية وتنظيمية مناسبة لأسواق مالية ورأسمالية متكاملة في المنطقة،
- تقديم المشورة بشأن تنسيق لوائح النظام المالي والممارسات المحاسبية في جميع البلدان الأعضاء،
- تقديم توصيات لتطوير نظام المدفوعات والتسويات القاري،
- تحديد الروابط المحتملة بين المؤسسات المالية الأفريقية الثلاث - البنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي وتفاعلها مع المؤسسات الوطنية والإقليمية القائمة،
- اجراء دراسات واعداد تقارير توصي بانشاء البنك المركزي الأفريقي،
- تحديد العلاقات المؤسسية الممكنة بين البنك المركزي الأفريقي والبنوك المركزية الوطنية والبنوك المركزية للمجموعات الاقتصادية الاقليمية، مع التركيز على هذه القضايا المتعلقة بالملكية ونظام الحكم الرشيد وإدارة الاحتياطيات الأجنبية ومراقبة النظام المالي والإشراف عليه وتنظيمه،

- تحديد معايير الدخول والخروج للمشاركة في الاتحاد النقدي وكذلك شروط بدء سريان البنك المركزي الأفريقي،
- وضع اطار لبرنامج للتوعية والاتصال بشأن المزايا الصافية لعملة واحدة من أجل توفير دعم عام واسع لإدخال عملة موحدة،
- مراجعة تصميم الخطة الاستراتيجية وخارطة الطريق للأخذ في الاعتبار الحقائق الأفريقية الناشئة،
- الاتصال بأمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والأمانة التنفيذية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية، والتنسيق بين معاهد النقد الإقليمية في تنفيذ جوانب التقارب الاقتصادي الكلي والتكامل المالي في خططها الاستراتيجية الإقليمية،
- وضع الحد الأدنى من الشروط لإنشاء عملة موحدة في أفريقيا، و
- الاضطلاع بأي مهام أخرى يتم تكليفه بها.

تنص استراتيجية انشاء البنك المركزي الأفريقي على المراحل الضرورية، والنُهج، وخارطة الطريق ذات الجداول الزمنية الواضحة، واانشاء معهد النقد الأفريقي كجهاز انتقالي لا غنى عنه من أجل إنشاء العملة الموحدة. ومن المفهوم أن الدول المشاركة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ستسعى إلى الالتزام بالجدول الزمني المقترح.

المصدر

الاستراتيجية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وجمعية البنوك المركزية الأفريقية حول إنشاء البنك المركزي الأفريقي، متاحة على:
https://au.int/sites/default/files/pages/32815-file-african_central_bank_joint_strategy_e.pdf